

مستقبل السلطة الفلسطينية وتحدي تجديد البنية

د. محمود جرابعة
مركز الجزيرة للدراسات



ملخص

أعدت استقالة أبي مازن من رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير النقاش حول مستقبل نظام السياسي الفلسطيني والتحديات الداخلية التي تكف حجر عثرة في سبيل إصلاح مؤسساته وخاصة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. فقد جاءت استقالة أبي مازن بعد أسبوع قليلة من إغفله ياسر عبد ربه من منصبه كأمين سرّ للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي حال غياب أبي مازن لأي سبب كان، فسيُعني ذلك فراغاً كبيراً في مؤسسات السلطة وحركة فتح والمنظمة. ويتزعم ذلك في ظل عدم وضوح الإجراءات القانونية للانتقال السلس للسلطة مع تعطل المجلس التشريعي الفلسطيني، وتعمق الانقسام الفلسطيني الداخلي، وعدم وجود إجماع حتى الآن على أي مرشح محتمل لخلافة أبي مازن داخل حركة فتح، وهو ما يُثير الشكوك حول مستقبل السلطة الفلسطينية، وي طرح تساؤلاتاً مركزياً متعلّقا بقررتها على تجديد هياكلها القيادية.

تسلطّ هذه الورقة الضوء على الانقسام العميق التي تشهدها حركة فتح وأركان السلطة المختلفة وتقرر أن الاتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية والنظام الزبائني السائد في مؤسسات السلطة، وأزمة قسرية التي تعانيها بالإضافة إلى التشابك الإسرائيلي والمنظمة والدولية، تكف حجر عثرة أمام قدرتها على تجديد بنيتها الداخلية.

قدّم الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) بشكل مفاجئ استقالته من رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التي تعتبر أعلى هيئة قيادية في منظمة التحرير الفلسطينية. وبالإضافة إلى أبي مازن فقد استقال أكثر من نصف أعضاء اللجنة، وذلك بهدف الدعوة لاجتماع طارئ للمجلس الوطني الفلسطيني (برلمان منظمة التحرير) الذي لم يعقد رسمياً منذ عام 1949. وقد أحدثت هذه الاستقالات فراغاً قانونياً ضمن أطر المنظمة، وهو ما يتطلب دعوة المجلس الوطني الفلسطيني للانتقال بوزارة طارئة خلال شهر بهدف انتخاب قيادة جديدة للجنة التنفيذية. ولم تنتقد حركة حماس والجهاد الإسلامي -اللتان لم تنصّما بعد إلى منظمة التحرير- خطوة أبي مازن فحسب، وإنما اعترتا بحركة حماس عملاً بسلطانها وتمثّل انقلابياً، واعتبر تيسير خالد، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وعمو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية، خطوة أبي مازن تصفية وتهدف إلى السيطرة على مؤسسات المنظمة وهيكالاتها.

فتحت استقالة أبي مازن النقاش مجدداً حول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والتحديات الداخلية التي تكف حجر عثرة في سبيل إصلاح مؤسساته وخاصة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية؛ فقد جاءت استقالة أبي مازن بعد أسابيع قليلة من إغفاله ياسر عبد ربه (1) من منصبه كأمين سرّ للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ذات المنصب الحيوي الذي شغله أبو مازن سابقاً وأفضله بعد ذلك ليصبح رئيساً للسلطة الفلسطينية. ولم ترض أبل على خروج عبد ربه من منصبه، بعد شكوك واجتماعه مؤخراً مع خصم أبي مازن الأقوي محمد دحلان، حتى قام أبو مازن بتعيين صائب عريقات، مسؤول ملف المفاوضات في منظمة التحرير، مكان عبد ربه. ودفعت هذه الخطوات البعض للاعتقاد بأن أبا مازن يسعى لإعادة تشكيل الأطر القيادية في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، ضمن مساعي ترتيب ملف خلافته بما يضمن له ولتابعاه إقصاء جميع منافسيهم وإحكام السيطرة على المنظمة والسلطة.

قد تشكّل استقالة أبي مازن وبخروج عبد ربه أحد أبرز المؤثرات على سخونة النقاش على خلافة أبي مازن؛ حيث جاءت هذه الخطوات بعد أسابيع قليلة من قرار المجلس الأعلى لمؤسسة فلسطين المد التي يدور هارنيس الوزراء الأسبق سلام فيض بدعوى أنها مال سياسي (2). كما تسلطّ الضوء على انقسام أعمق داخل أركان السلطة بين مراكز نفوذ متنوعة، وتطرح تساؤلاتاً مركزياً حول قدرة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية على تجديد بنيتها من خلال خلافة أبي مازن الذي تجاوز عمره الثمانين عاماً. وفي حال غيابه بصورة مفاجئة، لأي سبب كان، فإن ذلك يعني فراغاً كبيراً في مؤسسات السلطة وحركة فتح والمنظمة. ويتزعم ذلك في ظل عدم وضوح الإجراءات القانونية للانتقال السلس للسلطة مع تعطل المجلس التشريعي الفلسطيني وعدم وجود إجماع حتى الآن على أي مرشح محتمل لخلافة أبي مازن داخل حركة فتح، وهو ما يُثير الشكوك حول مستقبل السلطة الفلسطينية وي طرح تساؤلاتاً جوهرياً متعلّقا بقدرتها على تجديد هياكلها القيادية، حيث يتكسّف هذا الصراع عدم الاستقرار الكامن في النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته.

تساؤلات النساء والبنية

لقد أسفر إعلان المبادئ في أوسلو عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية عن إنشاء السلطة الفلسطينية كيان مؤقت في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت قيادات المنظمة تملّ أن يتحول الكيان الناشئ تدريجياً إلى دولة أو كيان مستقل في مدة أقصاها خمس سنوات من اتفاق أوسلو (أي مع نهاية عام 1999). وبدلاً من ذلك، انهارت المفاوضات كإبديت عام 2000 بين الرئيس الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك ولدت الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) في سبتمبر/أيلول من ذات العام.

وفي عام 2002 اجتاحت رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أريئيل شارون الضفة الغربية في عملية السور الثاني وقام بتدمير منحهم لمؤسسات السلطة وبنيتها التحتية بالإضافة إلى محاصرة الرئيس السابق ياسر عرفات. وأدت الإجراءات الإسرائيلية إلى تآكل تشديد في بنية السلطة وأجهزتها المختلفة وضعف شمل في أداها.

لم تتلاش فقط أجهزة المنظمة لمختلفة تصالح مؤسسات السلطة الفلسطينية التي بدأت تحل تدريجياً مكن مؤسسات المنظمة، بل تحولت إلى جهاز إداري مقول تابع لإدارة لمدنية الإسرائيلية يعفي إسرائيل من تدمل تبعات احتلالها للضفة الغربية ومحصرتها

من دون أن تكون قادرة على قيادة السلطة، سواء من خلال المفاوضات الثنائية مع الجانب الإسرائيلي أو لتوجه للمؤسسات الدولية للحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية، لم تستطع السلطة الخروج من هذه الثنائية. فقد قيدت الاتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية هذه المفاوضات، ولم تنتقد حركة حماس والجهاد الإسلامي -اللتان لم تنصّما بعد إلى منظمة التحرير- خطوة أبي مازن فحسب، وإنما اعترتا بحركة حماس عملاً بسلطانها وتمثّل انقلابياً، واعتبر تيسير خالد، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وعمو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية، خطوة أبي مازن تصفية وتهدف إلى السيطرة على مؤسسات المنظمة وهيكالاتها.

فتحت استقالة أبي مازن النقاش مجدداً حول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والتحديات الداخلية التي تكف حجر عثرة في سبيل إصلاح مؤسساته وخاصة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية؛ فقد جاءت استقالة أبي مازن بعد أسابيع قليلة من إغفاله ياسر عبد ربه من منصبه كأمين سرّ للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ذات المنصب الحيوي الذي شغله أبو مازن سابقاً وأفضله بعد ذلك ليصبح رئيساً للسلطة الفلسطينية. ولم ترض أبل على خروج عبد ربه من منصبه، بعد شكوك واجتماعه مؤخراً مع خصم أبي مازن الأقوي محمد دحلان، حتى قام أبو مازن بتعيين صائب عريقات، مسؤول ملف المفاوضات في منظمة التحرير، مكان عبد ربه. ودفعت هذه الخطوات البعض للاعتقاد بأن أبا مازن يسعى لإعادة تشكيل الأطر القيادية في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، ضمن مساعي ترتيب ملف خلافته بما يضمن له ولتابعاه إقصاء جميع منافسيهم وإحكام السيطرة على المنظمة والسلطة.

قد تشكّل استقالة أبي مازن وبخروج عبد ربه أحد أبرز المؤثرات على سخونة النقاش على خلافة أبي مازن؛ حيث جاءت هذه الخطوات بعد أسابيع قليلة من قرار المجلس الأعلى لمؤسسة فلسطين المد التي يدور هارنيس الوزراء الأسبق سلام فيض بدعوى أنها مال سياسي (2). كما تسلطّ الضوء على انقسام أعمق داخل أركان السلطة بين مراكز نفوذ متنوعة، وتطرح تساؤلاتاً مركزياً حول قدرة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية على تجديد بنيتها من خلال خلافة أبي مازن الذي تجاوز عمره الثمانين عاماً. وفي حال غيابه بصورة مفاجئة، لأي سبب كان، فإن ذلك يعني فراغاً كبيراً في مؤسسات السلطة وحركة فتح والمنظمة. ويتزعم ذلك في ظل عدم وضوح الإجراءات القانونية للانتقال السلس للسلطة مع تعطل المجلس التشريعي الفلسطيني وعدم وجود إجماع حتى الآن على أي مرشح محتمل لخلافة أبي مازن داخل حركة فتح، وهو ما يُثير الشكوك حول مستقبل السلطة الفلسطينية وي طرح تساؤلاتاً جوهرياً متعلّقا بقدرتها على تجديد هياكلها القيادية، حيث يتكسّف هذا الصراع عدم الاستقرار الكامن في النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته.

قطاع غزة كقوة احتلال. ورغم المحاولات الحديثة التي قامت بها قيادة السلطة، سواء من خلال المفاوضات الثنائية مع الجانب الإسرائيلي أو لتوجه للمؤسسات الدولية للحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية، لم تستطع السلطة الخروج من هذه الثنائية حتى الآن. فقد قيدت الاتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية هذه المفاوضات، ولم تنتقد حركة حماس والجهاد الإسلامي -اللتان لم تنصّما بعد إلى منظمة التحرير- خطوة أبي مازن فحسب، وإنما اعترتا بحركة حماس عملاً بسلطانها وتمثّل انقلابياً، واعتبر تيسير خالد، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وعمو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية، خطوة أبي مازن تصفية وتهدف إلى السيطرة على مؤسسات المنظمة وهيكالاتها.

فتحت استقالة أبي مازن النقاش مجدداً حول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والتحديات الداخلية التي تكف حجر عثرة في سبيل إصلاح مؤسساته وخاصة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية؛ فقد جاءت استقالة أبي مازن بعد أسابيع قليلة من إغفاله ياسر عبد ربه من منصبه كأمين سرّ للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ذات المنصب الحيوي الذي شغله أبو مازن سابقاً وأفضله بعد ذلك ليصبح رئيساً للسلطة الفلسطينية. ولم ترض أبل على خروج عبد ربه من منصبه، بعد شكوك واجتماعه مؤخراً مع خصم أبي مازن الأقوي محمد دحلان، حتى قام أبو مازن بتعيين صائب عريقات، مسؤول ملف المفاوضات في منظمة التحرير، مكان عبد ربه. ودفعت هذه الخطوات البعض للاعتقاد بأن أبا مازن يسعى لإعادة تشكيل الأطر القيادية في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، ضمن مساعي ترتيب ملف خلافته بما يضمن له ولتابعاه إقصاء جميع منافسيهم وإحكام السيطرة على المنظمة والسلطة.

قد تشكّل استقالة أبي مازن وبخروج عبد ربه أحد أبرز المؤثرات على سخونة النقاش على خلافة أبي مازن؛ حيث جاءت هذه الخطوات بعد أسابيع قليلة من قرار المجلس الأعلى لمؤسسة فلسطين المد التي يدور هارنيس الوزراء الأسبق سلام فيض بدعوى أنها مال سياسي (2). كما تسلطّ الضوء على انقسام أعمق داخل أركان السلطة بين مراكز نفوذ متنوعة، وتطرح تساؤلاتاً مركزياً حول قدرة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية على تجديد بنيتها من خلال خلافة أبي مازن الذي تجاوز عمره الثمانين عاماً. وفي حال غيابه بصورة مفاجئة، لأي سبب كان، فإن ذلك يعني فراغاً كبيراً في مؤسسات السلطة وحركة فتح والمنظمة. ويتزعم ذلك في ظل عدم وضوح الإجراءات القانونية للانتقال السلس للسلطة مع تعطل المجلس التشريعي الفلسطيني وعدم وجود إجماع حتى الآن على أي مرشح محتمل لخلافة أبي مازن داخل حركة فتح، وهو ما يُثير الشكوك حول مستقبل السلطة الفلسطينية وي طرح تساؤلاتاً جوهرياً متعلّقا بقدرتها على تجديد هياكلها القيادية، حيث يتكسّف هذا الصراع عدم الاستقرار الكامن في النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته.

قطاع غزة كقوة احتلال. ورغم المحاولات الحديثة التي قامت بها قيادة السلطة، سواء من خلال المفاوضات الثنائية مع الجانب الإسرائيلي أو لتوجه للمؤسسات الدولية للحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية، لم تستطع السلطة الخروج من هذه الثنائية حتى الآن. فقد قيدت الاتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية هذه المفاوضات، ولم تنتقد حركة حماس والجهاد الإسلامي -اللتان لم تنصّما بعد إلى منظمة التحرير- خطوة أبي مازن فحسب، وإنما اعترتا بحركة حماس عملاً بسلطانها وتمثّل انقلابياً، واعتبر تيسير خالد، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وعمو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية، خطوة أبي مازن تصفية وتهدف إلى السيطرة على مؤسسات المنظمة وهيكالاتها.

فتحت استقالة أبي مازن النقاش مجدداً حول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والتحديات الداخلية التي تكف حجر عثرة في سبيل إصلاح مؤسساته وخاصة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية؛ فقد جاءت استقالة أبي مازن بعد أسابيع قليلة من إغفاله ياسر عبد ربه من منصبه كأمين سرّ للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ذات المنصب الحيوي الذي شغله أبو مازن سابقاً وأفضله بعد ذلك ليصبح رئيساً للسلطة الفلسطينية. ولم ترض أبل على خروج عبد ربه من منصبه، بعد شكوك واجتماعه مؤخراً مع خصم أبي مازن الأقوي محمد دحلان، حتى قام أبو مازن بتعيين صائب عريقات، مسؤول ملف المفاوضات في منظمة التحرير، مكان عبد ربه. ودفعت هذه الخطوات البعض للاعتقاد بأن أبا مازن يسعى لإعادة تشكيل الأطر القيادية في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، ضمن مساعي ترتيب ملف خلافته بما يضمن له ولتابعاه إقصاء جميع منافسيهم وإحكام السيطرة على المنظمة والسلطة.

قد تشكّل استقالة أبي مازن وبخروج عبد ربه أحد أبرز المؤثرات على سخونة النقاش على خلافة أبي مازن؛ حيث جاءت هذه الخطوات بعد أسابيع قليلة من قرار المجلس الأعلى لمؤسسة فلسطين المد التي يدور هارنيس الوزراء الأسبق سلام فيض بدعوى أنها مال سياسي (2). كما تسلطّ الضوء على انقسام أعمق داخل أركان السلطة بين مراكز نفوذ متنوعة، وتطرح تساؤلاتاً مركزياً حول قدرة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية على تجديد بنيتها من خلال خلافة أبي مازن الذي تجاوز عمره الثمانين عاماً. وفي حال غيابه بصورة مفاجئة، لأي سبب كان، فإن ذلك يعني فراغاً كبيراً في مؤسسات السلطة وحركة فتح والمنظمة. ويتزعم ذلك في ظل عدم وضوح الإجراءات القانونية للانتقال السلس للسلطة مع تعطل المجلس التشريعي الفلسطيني وعدم وجود إجماع حتى الآن على أي مرشح محتمل لخلافة أبي مازن داخل حركة فتح، وهو ما يُثير الشكوك حول مستقبل السلطة الفلسطينية وي طرح تساؤلاتاً جوهرياً متعلّقا بقدرتها على تجديد هياكلها القيادية، حيث يتكسّف هذا الصراع عدم الاستقرار الكامن في النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته.

قطاع غزة كقوة احتلال. ورغم المحاولات الحديثة التي قامت بها قيادة السلطة، سواء من خلال المفاوضات الثنائية مع الجانب الإسرائيلي أو لتوجه للمؤسسات الدولية للحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية، لم تستطع السلطة الخروج من هذه الثنائية حتى الآن. فقد قيدت الاتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية هذه المفاوضات، ولم تنتقد حركة حماس والجهاد الإسلامي -اللتان لم تنصّما بعد إلى منظمة التحرير- خطوة أبي مازن فحسب، وإنما اعترتا بحركة حماس عملاً بسلطانها وتمثّل انقلابياً، واعتبر تيسير خالد، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وعمو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية، خطوة أبي مازن تصفية وتهدف إلى السيطرة على مؤسسات المنظمة وهيكالاتها.

فتحت استقالة أبي مازن النقاش مجدداً حول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والتحديات الداخلية التي تكف حجر عثرة في سبيل إصلاح مؤسساته وخاصة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية؛ فقد جاءت استقالة أبي مازن بعد أسابيع قليلة من إغفاله ياسر عبد ربه من منصبه كأمين سرّ للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ذات المنصب الحيوي الذي شغله أبو مازن سابقاً وأفضله بعد ذلك ليصبح رئيساً للسلطة الفلسطينية. ولم ترض أبل على خروج عبد ربه من منصبه، بعد شكوك واجتماعه مؤخراً مع خصم أبي مازن الأقوي محمد دحلان، حتى قام أبو مازن بتعيين صائب عريقات، مسؤول ملف المفاوضات في منظمة التحرير، مكان عبد ربه. ودفعت هذه الخطوات البعض للاعتقاد بأن أبا مازن يسعى لإعادة تشكيل الأطر القيادية في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، ضمن مساعي ترتيب ملف خلافته بما يضمن له ولتابعاه إقصاء جميع منافسيهم وإحكام السيطرة على المنظمة والسلطة.

قد تشكّل استقالة أبي مازن وبخروج عبد ربه أحد أبرز المؤثرات على سخونة النقاش على خلافة أبي مازن؛ حيث جاءت هذه الخطوات بعد أسابيع قليلة من قرار المجلس الأعلى لمؤسسة فلسطين المد التي يدور هارنيس الوزراء الأسبق سلام فيض بدعوى أنها مال سياسي (2). كما تسلطّ الضوء على انقسام أعمق داخل أركان السلطة بين مراكز نفوذ متنوعة، وتطرح تساؤلاتاً مركزياً حول قدرة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية على تجديد بنيتها من خلال خلافة أبي مازن الذي تجاوز عمره الثمانين عاماً. وفي حال غيابه بصورة مفاجئة، لأي سبب كان، فإن ذلك يعني فراغاً كبيراً في مؤسسات السلطة وحركة فتح والمنظمة. ويتزعم ذلك في ظل عدم وضوح الإجراءات القانونية للانتقال السلس للسلطة مع تعطل المجلس التشريعي الفلسطيني وعدم وجود إجماع حتى الآن على أي مرشح محتمل لخلافة أبي مازن داخل حركة فتح، وهو ما يُثير الشكوك حول مستقبل السلطة الفلسطينية وي طرح تساؤلاتاً جوهرياً متعلّقا بقدرتها على تجديد هياكلها القيادية، حيث يتكسّف هذا الصراع عدم الاستقرار الكامن في النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته.

قطاع غزة كقوة احتلال. ورغم المحاولات الحديثة التي قامت بها قيادة السلطة، سواء من خلال المفاوضات الثنائية مع الجانب الإسرائيلي أو لتوجه للمؤسسات الدولية للحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية، لم تستطع السلطة الخروج من هذه الثنائية حتى الآن. فقد قيدت الاتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية هذه المفاوضات، ولم تنتقد حركة حماس والجهاد الإسلامي -اللتان لم تنصّما بعد إلى منظمة التحرير- خطوة أبي مازن فحسب، وإنما اعترتا بحركة حماس عملاً بسلطانها وتمثّل انقلابياً، واعتبر تيسير خالد، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وعمو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية، خطوة أبي مازن تصفية وتهدف إلى السيطرة على مؤسسات المنظمة وهيكالاتها.

فتحت استقالة أبي مازن النقاش مجدداً حول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والتحديات الداخلية التي تكف حجر عثرة في سبيل إصلاح مؤسساته وخاصة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية؛ فقد جاءت استقالة أبي مازن بعد أسابيع قليلة من إغفاله ياسر عبد ربه من منصبه كأمين سرّ للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ذات المنصب الحيوي الذي شغله أبو مازن سابقاً وأفضله بعد ذلك ليصبح رئيساً للسلطة الفلسطينية. ولم ترض أبل على خروج عبد ربه من منصبه، بعد شكوك واجتماعه مؤخراً مع خصم أبي مازن الأقوي محمد دحلان، حتى قام أبو مازن بتعيين صائب عريقات، مسؤول ملف المفاوضات في منظمة التحرير، مكان عبد ربه. ودفعت هذه الخطوات البعض للاعتقاد بأن أبا مازن يسعى لإعادة تشكيل الأطر القيادية في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، ضمن مساعي ترتيب ملف خلافته بما يضمن له ولتابعاه إقصاء جميع منافسيهم وإحكام السيطرة على المنظمة والسلطة.

قد تشكّل استقالة أبي مازن وبخروج عبد ربه أحد أبرز المؤثرات على سخونة النقاش على خلافة أبي مازن؛ حيث جاءت هذه الخطوات بعد أسابيع قليلة من قرار المجلس الأعلى لمؤسسة فلسطين المد التي يدور هارنيس الوزراء الأسبق سلام فيض بدعوى أنها مال سياسي (2). كما تسلطّ الضوء على انقسام أعمق داخل أركان السلطة بين مراكز نفوذ متنوعة، وتطرح تساؤلاتاً مركزياً حول قدرة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية على تجديد بنيتها من خلال خلافة أبي مازن الذي تجاوز عمره الثمانين عاماً. وفي حال غيابه بصورة مفاجئة، لأي سبب كان، فإن ذلك يعني فراغاً كبيراً في مؤسسات السلطة وحركة فتح والمنظمة. ويتزعم ذلك في ظل عدم وضوح الإجراءات القانونية للانتقال السلس للسلطة مع تعطل المجلس التشريعي الفلسطيني وعدم وجود إجماع حتى الآن على أي مرشح محتمل لخلافة أبي مازن داخل حركة فتح، وهو ما يُثير الشكوك حول مستقبل السلطة الفلسطينية وي طرح تساؤلاتاً جوهرياً متعلّقا بقدرتها على تجديد هياكلها القيادية، حيث يتكسّف هذا الصراع عدم الاستقرار الكامن في النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته.

جميع المتنافسين سواء داخل حركة فتح أو المنظمة للمواقع الأهم وهو رئاسة السلطة الفلسطينية؛ فقد استغل أبو مازن سيطرة حماس على قطاع غزة صيف عام 2007 لتعزيز مكانته الاستطوية وهيمته داخل النظام السياسي الفلسطيني. وبعد خسارة فتح للانتخابات التشريعية عام 2006 أمام حماس، سعى أبو مازن لتحويل هذه الخسارة إلى نصر شخصي في الضفة الغربية من خلال العمل على تصفية نفوذ حركة حماس التنظيمي من جهة، وإقصاء منافسيه داخل النظام لضمان بقائه وتثبيت أركان حكمه من جهة أخرى. غير أن سعي أبي مازن لإقصاء منافسيه داخل فتح أدى إلى زيادة التمردات في جسم الحركة، وخاصة مع تيار محمد دحلان، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن خان يونس وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

أدرك أبو مازن قدرة دحلان، الذي يعيش حالياً في الإمارات العربية المتحدة، على توظيف المال السياسي والتأثير على شبكة أبي مازن الزبائنية، وبالتالي تثبيت موقعه داخل النظم. ولهذا السبب بالتحديد، طرد أبو مازن دحلان من حركة فتح في يونيو/حزيران 2011. ومنذ ذلك الحين، يتبادل الطرفان تهماً بالفساد المالي والإداري والسياسي، حتى إن أبا مازن لمج إلى أن دحلان كان له يد في اغتيال عرفات، ولم يكف أبو مازن بطرد دحلان، بل شن حملة قمع غير مسبوقة ضد شبكات دعمه في الضفة الغربية.

رغم أن دحلان لم يعلن حتى اللحظة رغبته في المنافسة على خلافة أبي مازن، إلا أنه القيادي الأبرز الذي تحدى سلطة أبي مازن وهيمته على مفاصل السلطة علناً؛ فقد وجه مئات الملايين من الدولارات خلال السنوات الماضية لإنشاء قاعدة شعبية في قطاع غزة والضفة الغربية (8) لمنافسة شبكة أبي مازن الزبائنية. ورغم الضربات المتتالية من قبل أبي مازن لقواعد دحلان ومؤيديه في الضفة إلا أن شبكته في قطاع غزة لا تزال مؤثرة وخاصة بين قيادات وأعضاء حركة فتح. ويعتقد على نطاق واسع إن هناك تآبيداً لدحلان ضمن أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح والمجلس التوري للحركة، بالإضافة إلى دولر مقربة من أبي مازن.

إلا أن دحلان ليس وحده من يناهس أبا مازن؛ فاستطلاعات الرأي العام تمنح مروان البرغوثي الفضلية ضمن جميع المرشحين المحتملين لرئاسة السلطة في حال إجراء انتخابات جديدة؛ فقد أظهر أحدث استطلاعات الرأي أنه إذا كانت هناك منافسة على الرئاسة بين مروان البرغوثي وإسماعيل هنية، فإن البرغوثي سيحصل على 58% وهنية على 36% (من أصوات الفلسطينيين). أما لو قصرت المنافسة بين الرئيس أبي مازن ومروان البرغوثي وإسماعيل هنية، فإن أبا مازن سيحصل على 25% والبرغوثي على 38% وهنية على 37%. ولا يتمتع البرغوثي فقط بجمهورية شعبية خاصة في الضفة الغربية، بل يعتبر أيضاً أحد أبرز قياديين ونوالياً، لكنه يفقد إلى قاعدة دعم شعبية داخل حركة فتح وخاصة ضمن الأجهزة الأمنية، وهو ما سيرضه سواء للابتزاز أو القتل في إمساك مقاليد الأمور وإدارة المصالح المتناقضة داخل حركة فتح وأجهزة السلطة. في المقابل، يعتبر كل من الرجوب، مدير الأمن الوقائي السابق في الضفة الغربية، واللواء ماجد فرج، رئيس جهاز الاستخبارات الفلسطينية، الأقدر على إدارة التناقضات داخل حركة فتح وترويض الأجهزة الأمنية، ويرجع ذلك إلى نفوذ الرجوب الواسع داخل هذه الأجهزة وخاصة فرج، ورغم أن الرجوب الذي لا يخفي

عداوته لعننية دحلان، يتمتع بدعم جيد بين نشطاء حركة فتح إلا أن صورته قد اهترت في الشارع الفلسطيني مؤخراً بعد سحبه اقتراحاً يهدف إلى معاقبة إسرائيل من طرف منظمة الفيفا في مايو/أيار الماضي، وهو ما يضعف حظوظه في نيل ثقة الشعب الفلسطيني. وبالنسبة للواء ماجد فرج فقد بدأ اسمه يلوح في الأفق في الآونة الأخيرة كأحد أبرز الشخصيات المرشحة لخلافة أبي مازن، وهو شخصية مقربة جداً من أبي مازن ويرافقه في أغلب مهامه الخارجية. وفي السنوات القليلة الماضية بدأ نفوذه في التوسع بإطراد داخل أجهزة السلطة وخاصة الأمنية؛ فقد ترأس جهاز الأمن الوقائي في بعض محافظات الضفة قبل أن يعين قائداً لجهاز الاستخبارات العسكرية عام 2006. ومن ثم رئيساً للجهاز الاستخبارات الفلسطينية. وقد لعب فرج دوراً بارزاً في المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية التي أدارها العام الماضي وزير الخارجية الأميركي جون كيري. كما كان له دور حيوي في ملف المصالحة الفلسطينية والمفاوضات ما بين حركتي فتح وحماس. وفي ظل ظروف استثنائية وللحفاظ على عدم انهيار النظم القادماً قد يصبح فرج المرشح الأوفر حظاً لتولي الرئاسة.

لا تواجه خطوات أبي مازن تحديات داخلية فقط، بل أيضاً منافسة شديدة من حركة حماس التي قسحت الانتخابات عام 2006 وتسيطر بشكل محكم على قطاع غزة منذ الانقسام الفلسطيني عام 2007. وفي حال وفاة أبي مازن أو شعور منصب الرئاسة، فإن القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية ينص على خلفيته يجب أن يكون رئيس المجلس التشريعي لمدة 60 يوماً تجرى بعدها انتخابات عامة، وهو إجراء الذي تم اتباعه بعد وفاة ياسر عرفات وتولى رئيس المجلس التشريعي آنذاك، روجي فتوح، الرئاسة حتى انتخاب أبي مازن.

تختلف الصورة هذه المرة عما كان عليه الوضع علم 2005؛ فقد مضى عشر سنوات على آخر انتخابات رئاسية وتسع سنوات على الانتخابات التشريعية التي فازت فيها حركة حماس، مناس فتح الأقوى. فيهد سيطرة حماس على قطاع غزة في صيف 2007، لجأ أبو مازن إلى تعطيل المجلس التشريعي الذي يعتبر البوابة الرئيسية لأي تغييرات في بنية السلطة. وبينما تضر حماس على أن رئيس المجلس التشريعي لا يزال عزيز اللويك، وهو أحد أبرز قيادات حماس في الضفة الغربية، فإن فتح لا تعترف بهذا الواقع. وفي حال شعور منصب الرئيس، سوف تطالب حماس باحترام الإجراءات القانونية والدستورية، والتي سترفضها حركة فتح التي لا تعترف بشعرية اللويك. إن أي تغييرات تتجاهل حماس، وخاصة إذا أقدم أبو مازن على تعيين نائب له مخالفاً القانون الأساسي الفلسطيني، لالتفاف على الحركة، سيعمق الانقسام الفلسطيني ويدفع إلى ترسيخ الانقسام ما بين الضفة وغزة، وبالتالي تعميق أزمة النظم السياسي الفلسطيني.

التساؤلات الإسرائيلية الإقليمية الدولية

رغم أهمية التوازنات الداخلية في تحديد الرئيس القادم للسلطة إلا أن الموافقة الإسرائيلية والإقليمية والدولية تعتبر ضرورية لأي رئيس قادم، وحسب أحد الوزراء السابقين، فإن العامل الحاسم الذي سيحدد الرئيس القادم لن يكون حركة فتح أو الشعب الفلسطيني، بل نتيجة التوافقات الإسرائيلية والإقليمية والدولية. ولينال خليفة أبي مازن القبول، يجب أن يحصل على موافقة هذه الأطراف جميعها (10)، ولن يتمكن أي رئيس قدم من الحكم وإدارة شؤون السلطة بدون الموافقة الإسرائيلية. ورغم أن إسرائيل لم تصرّح حتى الآن بشكل رسمي عن موقفها تجاه خلافة أبي مازن، إلا أنها سوف تحرص على أن يكون أي رئيس قادم من ضمن تركيبة قيادة السلطة الحالية، ولن تبدي اعتراضها على أي مرشح محتمل طالما سار على نهج أبي مازن وقيل الاتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية وخضع للشروط الإسرائيلية وخاصة فيما يتعلق بالتسسيق الأمني ومحاربة حماس ولقاومة في الضفة الغربية.

نتيجة للتدخل والتشابك بين أجهزة السلطة خاصة الأمنية، مع المحور الإقليمية والدولية ستكون أيضاً عملية الاختيار ليست سهلة؛ فبينما ستدافع مصر والإمارات العربية بمحمد دحلان كمرشح محتمل، ربما

جميع المتنافسين سواء داخل حركة فتح أو المنظمة للمواقع الأهم وهو رئاسة السلطة الفلسطينية؛ فقد استغل أبو مازن سيطرة حماس على قطاع غزة صيف عام 2007 لتعزيز مكانته الاستطوية وهيمته داخل النظام السياسي الفلسطيني. وبعد خسارة فتح للانتخابات التشريعية عام 2006 أمام حماس، سعى أبو مازن لتحويل هذه الخسارة إلى نصر شخصي في الضفة الغربية من خلال العمل على تصفية نفوذ حركة حماس التنظيمي من جهة، وإقصاء منافسيه داخل النظام لضمان بقائه وتثبيت أركان حكمه من جهة أخرى. غير أن سعي أبي مازن لإقصاء منافسيه داخل فتح أدى إلى زيادة التمردات في جسم الحركة، وخاصة مع تيار محمد دحلان، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن خان يونس وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

أدرك أبو مازن قدرة دحلان، الذي يعيش حالياً في الإمارات العربية المتحدة، على توظيف المال السياسي والتأثير على شبكة أبي مازن الزبائنية، وبالتالي تثبيت موقعه داخل النظم. ولهذا السبب بالتحديد، طرد أبو مازن دحلان من حركة فتح في يونيو/حزيران 2011. ومنذ ذلك الحين، يتبادل الطرفان تهماً بالفساد المالي والإداري والسياسي، حتى إن أبا مازن لمج إلى أن دحلان كان له يد في اغتيال عرفات، ولم يكف أبو مازن بطرد دحلان، بل شن حملة قمع غير مسبوقة ضد شبكات دعمه في الضفة الغربية.

رغم أن دحلان لم يعلن حتى اللحظة رغبته في المنافسة على خلافة أبي مازن، إلا أنه القيادي الأبرز الذي تحدى سلطة أبي مازن وهيمته على مفاصل السلطة علناً؛ فقد وجه مئات الملايين من الدولارات خلال السنوات الماضية لإنشاء قاعدة شعبية في قطاع غزة والضفة الغربية (8) لمنافسة شبكة أبي مازن الزبائنية. ورغم الضربات المتتالية من قبل أبي مازن لقواعد دحلان ومؤيديه في الضفة إلا أن شبكته في قطاع غزة لا تزال مؤثرة وخاصة بين قيادات وأعضاء حركة فتح. ويعتقد على نطاق واسع إن هناك تآبيداً لدحلان ضمن أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح والمجلس التوري للحركة، بالإضافة إلى دولر مقربة من أبي مازن.

إلا أن دحلان ليس وحده من يناهس أبا مازن؛ فاستطلاعات الرأي العام تمنح مروان البرغوثي الفضلية ضمن جميع المرشحين المحتملين لرئاسة السلطة في حال إجراء انتخابات جديدة؛ فقد أظهر أحدث استطلاعات الرأي أنه إذا كانت هناك منافسة على الرئاسة بين مروان البرغوثي وإسماعيل هنية، فإن البرغوثي سيحصل على 58% وهنية على 36% (من أصوات الفلسطينيين). أما لو قصرت المنافسة بين الرئيس أبي مازن ومروان البرغوثي وإسماعيل هنية، فإن أبا مازن سيحصل على 25% والبرغوثي على 38% وهنية على 37%. ولا يتمتع البرغوثي فقط بجمهورية شعبية خاصة في الضفة الغربية، بل يعتبر أيضاً أحد أبرز قياديين ونوالياً، لكنه يفقد إلى قاعدة دعم شعبية داخل حركة فتح وخاصة ضمن الأجهزة الأمنية، وهو ما سيرضه سواء للابتزاز أو القتل في إمساك مقاليد الأمور وإدارة المصالح المتناقضة داخل حركة فتح وأجهزة السلطة. في المقابل، يعتبر كل من الرجوب، مدير الأمن الوقائي السابق في الضفة الغربية، واللواء ماجد فرج، رئيس جهاز الاستخبارات الفلسطينية، الأقدر على إدارة التناقضات داخل حركة فتح وترويض الأجهزة الأمنية، ويرجع ذلك إلى نفوذ الرجوب الواسع داخل هذه الأجهزة وخاصة فرج، ورغم أن الرجوب الذي لا يخفي

جميع المتنافسين سواء داخل حركة فتح أو المنظمة للمواقع الأهم وهو رئاسة السلطة الفلسطينية؛ فقد استغل أبو مازن سيطرة حماس على قطاع غزة صيف عام 2007 لتعزيز مكانته الاستطوية وهيمته داخل النظام السياسي الفلسطيني. وبعد خسارة فتح للانتخابات التشريعية عام 2006 أمام حماس، سعى أبو مازن لتحويل هذه الخسارة إلى نصر شخصي في الضفة الغربية من خلال العمل على تصفية نفوذ حركة حماس التنظيمي من جهة، وإقصاء منافسيه داخل النظام لضمان بقائه وتثبيت أركان حكمه من جهة أخرى. غير أن سعي أبي مازن لإقصاء منافسيه داخل فتح أدى إلى زيادة التمردات في جسم الحركة، وخاصة مع تيار محمد دحلان، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن خان يونس وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

أدرك أبو مازن قدرة دحلان، الذي يعيش حالياً في الإمارات العربية المتحدة، على توظيف المال السياسي والتأثير على شبكة أبي مازن الزبائنية، وبالتالي تثبيت موقعه داخل النظم. ولهذا السبب بالتحديد، طرد أبو مازن دحلان من حركة فتح في يونيو/حزيران 2011. ومنذ ذلك الحين، يتبادل الطرفان تهماً بالفساد المالي والإداري والسياسي، حتى إن أبا مازن لمج إلى أن دحلان كان له يد في اغتيال عرفات، ولم يكف أبو مازن بطرد دحلان، بل شن حملة قمع غير مسبوقة ضد شبكات دعمه في الضفة الغربية.

رغم أن دحلان لم يعلن حتى اللحظة رغبته في المنافسة على خلافة أبي مازن، إلا أنه القيادي الأبرز الذي تحدى سلطة أبي مازن وهيمته على مفاصل السلطة علناً؛ فقد وجه مئات الملايين من الدولارات خلال السنوات الماضية لإنشاء قاعدة شعبية في قطاع غزة والضفة الغربية (8) لمنافسة شبكة أبي مازن الزبائنية. ورغم الضربات المتتالية من قبل أبي مازن لقواعد دحلان ومؤيديه في الضفة إلا أن شبكته في قطاع غزة لا تزال مؤثرة وخاصة بين قيادات وأعضاء حركة فتح. ويعتقد على نطاق واسع إن هناك تآبيداً لدحلان ضمن أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح والمجلس التوري للحركة، بالإضافة إلى دولر مقربة من أبي مازن.

إلا أن دحلان ليس وحده من يناهس أبا مازن؛ فاستطلاعات الرأي العام تمنح مروان البرغوثي الفضلية ضمن جميع المرشحين المحتملين لرئاسة السلطة في حال إجراء انتخابات جديدة؛ فقد أظهر أحدث استطلاعات الرأي أنه إذا كانت هناك منافسة على الرئاسة بين مروان البرغوثي وإسماعيل هنية، فإن البرغوثي سيحصل على 58% وهنية على 36% (من أصوات الفلسطينيين). أما لو قصرت المنافسة بين الرئيس أبي مازن ومروان البرغوثي وإسماعيل هنية، فإن أبا مازن سيحصل على 25% والبرغوثي على 38% وهنية على 37%. ولا يتمتع البرغوثي فقط بجمهورية شعبية خاصة في الضفة الغربية، بل يعتبر أيضاً أحد أبرز قياديين ونوالياً، لكنه يفقد إلى قاعدة دعم شعبية داخل حركة فتح وخاصة ضمن الأجهزة الأمنية، وهو ما سيرضه سواء للابتزاز أو القتل في إمساك مقاليد الأمور وإدارة المصالح المتناقضة داخل حركة فتح وأجهزة السلطة. في المقابل، يعتبر كل من الرجوب، مدير الأمن الوقائي السابق في الضفة الغربية، واللواء ماجد فرج، رئيس جهاز الاستخبارات الفلسطينية، الأقدر على إدارة التناقضات داخل حركة فتح وترويض الأجهزة الأمنية، ويرجع ذلك إلى نفوذ الرجوب الواسع داخل هذه الأجهزة وخاصة فرج، ورغم أن الرجوب الذي لا يخفي

جميع المتنافسين سواء داخل حركة فتح أو المنظمة للمواقع الأهم وهو رئاسة السلطة الفلسطينية؛ فقد استغل أبو مازن سيطرة حماس على قطاع غزة صيف عام 2007 لتعزيز مكانته الاستطوية وهيمته داخل النظام السياسي الفلسطيني. وبعد خسارة فتح للانتخابات التشريعية عام 2006 أمام حماس، سعى أبو مازن لتحويل هذه الخسارة إلى نصر شخصي في الضفة الغربية من خلال العمل على تصفية نفوذ حركة حماس التنظيمي من جهة، وإقصاء منافسيه داخل النظام لضمان بقائه وتثبيت أركان حكمه من جهة أخرى. غير أن سعي أبي مازن لإقصاء منافسيه داخل فتح أدى إلى زيادة التمردات في جسم الحركة، وخاصة مع تيار محمد دحلان، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن خان يونس وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

أدرك أبو مازن قدرة دحلان، الذي يعيش حالياً في الإمارات العربية المتحدة، على توظيف المال السياسي والتأثير على شبكة أبي مازن الزبائنية، وبالتالي تثبيت موقعه داخل النظم. ولهذا السبب بالتحديد، طرد أبو مازن دحلان من حركة فتح في يونيو/حزيران 2011. ومنذ ذلك الحين، يتبادل الطرفان تهماً بالفساد المالي والإداري والسياسي، حتى إن أبا مازن لمج إلى أن دحلان كان له يد في اغتيال عرفات، ولم يكف أبو مازن بطرد دحلان، بل شن حملة قمع غير مسبوقة ضد شبكات دعمه في الضفة الغربية.

رغم أن دحلان لم يعلن حتى اللحظة رغبته في المنافسة على خلافة أبي مازن، إلا أنه القيادي الأبرز الذي تحدى سلطة أبي مازن وهيمته على مفاصل السلطة علناً؛ فقد وجه مئات الملايين من الدولارات خلال السنوات الماضية لإنشاء قاعدة شعبية في قطاع غزة والضفة الغربية (8) لمنافسة شبكة أبي مازن الزبائنية. ورغم الضربات المتتالية من قبل أبي مازن لقواعد دحلان ومؤيديه في الضفة إلا أن شبكته في قطاع غزة لا تزال مؤثرة وخاصة بين قيادات وأعضاء حركة فتح. ويعتقد على نطاق واسع إن هناك تآبيداً لدحلان ضمن أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح والمجلس التوري للحركة، بالإضافة إلى دولر مقربة من أبي مازن.

إلا أن دحلان ليس وحده من يناهس أبا مازن؛ فاستطلاعات الرأي العام تمنح مروان البرغوثي الفضلية ضمن جميع المرشحين المحتملين لرئاسة السلطة في حال إجراء انتخابات جديدة؛ فقد أظهر أحدث استطلاعات الرأي أنه إذا كانت هناك منافسة على الرئاسة بين مروان البرغوثي وإسماعيل هنية، فإن البرغوثي سيحصل على 58% وهنية على 36% (من أصوات الفلسطينيين). أما لو قصرت المنافسة بين الرئيس أبي مازن ومروان البرغوثي وإسماعيل هنية، فإن أبا مازن سيحصل على 25% والبرغوثي على 38% وهنية على 37%. ولا يتمتع البرغوثي فقط بجمهورية شعبية خاصة في الضفة الغربية، بل يعتبر أيضاً أحد أبرز قياديين ونوالياً، لكنه يفقد إلى قاعدة دعم شعبية داخل حركة فتح وخاصة ضمن الأجهزة الأمنية، وهو ما سيرضه سواء للابتزاز أو القتل في إمساك مقاليد الأمور وإدارة المصالح المتناقضة داخل حركة فتح وأجهزة السلطة. في المقابل، يعتبر كل من الرجوب، مدير الأمن الوقائي السابق في الضفة الغربية، واللواء ماجد فرج، رئيس جهاز الاستخبارات الفلسطينية، الأقدر على إدارة التناقضات داخل حركة فتح وترويض الأجهزة الأمنية، ويرجع ذلك إلى نفوذ الرجوب الواسع داخل هذه الأجهزة وخاصة فرج، ورغم أن الرجوب الذي لا يخفي

تجد أطراف دولية أخرى في ملحد فرج أو صائب عريقات خياراً أفضل. ويسعى دحلان في الآونة الأخيرة لتتكون محور إقليمياً بالتعاون مع مصر والإمارات وبمساعدة من بعض كبار مسؤولي السلطة، وهو ما قد يدعمه لترتيب المرحلة الانتقالية لخلافة أبي مازن. وقد يكون دحلان، المدعوم من دولة الإمارات العربية وله علاقات وثيقة مع النظم المصري، خياراً مقبولاً إقليمياً أكثر من أي قيادي فلسطيني آخر؛ حيث ترى فيه مصر حليفاً محتملاً في الحرب الإقليمية على جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة، لذلك ستضع نقلها خلفه. أما منسسه الرجوب فقد زادت متابعيه في الإقليم حينما لم يدعم بشكل واضح ترشح الأمير علي رئيساً للفياف، وهو ما أغضب الأردن التي هدت بمعقته.

ويحتفظ ماجد فرج أيضاً بعلاقت متشعبة ليس فقط إقليمياً بل أيضاً دولياً، ويتسبب له دور حيوي في عمليات استخباراتية معقدة في الشرق الأوسط لصالح أجهزة استخبارات علمية متحالف معها، وخاصة عملية اعتقال القيادي في القاعدة أبي أس الليبي من قبل الولايات المتحدة الأميركية، المتهم الأول في قضية تفجير سفارتي الولايات المتحدة في دار السلام ونيروبي عام 1998.

خاتمة

رغم اعتقاد البعض أن خطوة أبي مازن جاءت هبط الطريق أمام تحركات حماس الهادفة إلى التوصل إلى هدنة طويلة الأمد في قطاع غزة مع إسرائيل، إلا أن العمل الداخلي وترتيب خلافته في السلطة يبقى العامل الأهم. ولكن في ظل حكم أبي مازن الشمولي وشبكة المصالح المعقدة التي يحكم من خلالها سيكون تحول القيادة محفوفاً بالمخاطر ونتائج غير متوقعة، وذلك بسبب المصالح القوية المتناقضة والاندحاث الخارجية المختلفة. ويزداد تعقيد هذا المشهد إذا أخذنا بعين الاعتبار فشل حركة فتح حتى الآن في تجديد بنيتها القيادية بعد فشلها في عقد مؤتمرها السابع للانتخاب قياداتها في المجلس الثوري واللجنة المركزية، والأهم انتخاب رئيس جديد للحركة. وفي حال انعقاد المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني القادم (كما أعلنه بعض قيادات الحركة) سوف تحاول الحركة الحفاظ على قشرة الإجماع داخلها. ويُعتبر ذلك صعباً ما لم يتم الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المصالحة مع محمد دحلان وأناصره، وهو ما يبدو غير متاح في هذه المرحلة. لا أدع بأن الأزمة العميقة التي تعانيها حركة فتح، والتي تتزامن مع قرب انتقال القيادة وضبابية السيناريوهات المتوقعة، ومع توقعات كثيرة، حتى من ضمن قيادات حركة فتح بأن اليوم التالي لأبي مازن سيشهد على الأغلب بوضعي صراعات شديدة على المواقع القيادية التي يحتلها أبو مازن (وخاصة في حركة فتح والسلطة والمنظمة) إلا أن ذلك لا يعتبر السيناريو الوحيد؛ فربما ستدفع شبكة المصالح المعقدة التي تم بنسجها خلال السنوات الماضية الجميع إلى التعاون في التوافق على خليفة لأبي مازن، لإعادة تجديد الهيكات القيادية للحركة، والمحافظة على استقرار النظم وعدم إعطاء حماس فرصة لمركمة إنجازها والاستفادة من أزمات فتح الداخلية.

من الواضح أن جميع العوامل التي أدت خلال السنوات الماضية إلى أزمات متتالية في السلطة تعود حالياً إلى أزمة لا يمكن تجنبها، خاصة في سياق انهيار عملية السلام وفشل حركة فتح في التوافق على خليفة لأبي مازن، وهو ما قد يؤدي إلى تمزق الحركة وفتح الباب أمام إمكانية انهيار السلطة.

في ظل هذه الأزمات المعقدة التي تصف بالسلطة والحركة، لم يتبقّ أمام الفلسطينيين سوى الذهاب مجدداً للتفاهات الداخلية وإعادة تجديد بنية النظم السياسي من خلال إعادة إصلاح وتعديل ليس فقط أجهزة السلطة بل ومنظمة التحرير. لكن يبدو أن هذا الخيار ليس مطروحاً بعد ضمن جدول أعمال الابعين الرئيسيين.

- المصادر**
- رضن عبد ربه في البداية قبول قرار إقالته معلناً ذلك بأن 'عباس لا يملك صلاحية إقالته من منصبه، مؤكداً أن هذا من شأن اللجنة التنفيذية بكامل أعضائها، وأن منصبه ليس وظيفية، وهو منتخب من قِبل الأعضاء كما أن الرئيس منتخب، لكنه رضح فيما بعد لقرار إقالته واعترف بالواقع الجديد. انظر: موقع الجزيرة نت، ياسر عبد ربه يرفض قرار إقالته، بتاريخ ١ يوليو/تموز 2015.
 - علاقته، بتاريخ ٤ يوليو/تموز 2015.
 - مقابلة مع أحد الوزراء السابقين في السلطة الفلسطينية، فضل عدم الكشف عن اسمه، بتاريخ: ١٥ أغسطس/آب 2015.
 - يعتقد الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني (79%) بوجود فساد في مؤسسات السلطة، كما جاء في أحدث استطلاعات الرأي التي أجريها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله، انظر المزيد: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، 4-6 يوليو/حزيران 2015.
 - مقابلة مع أحد الوزراء السابقين في السلطة الفلسطينية والذي فضل عدم الكشف عن اسمه، بتاريخ 15 أغسطس/آب 2015.
 - المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، 6-7 يونيو/حزيران 2015.
 - مقابلة مع أحد الوزراء السابقين في السلطة الفلسطينية والذي فضل عدم الكشف عن اسمه، بتاريخ 15 أغسطس/آب 2015.